موجد الحد ويقرب نصف عام في احد القولين وقال مالك لا يغرب لان في تغريبه من الاضرار بنسبه فاما المحصن فهو الذي اصاب وطيا محققا بعقد نكاح وحد الرجم بالحجارة حتى يموت • ولا يلزم الراجم توقي مقاتله ولا يجلد فان رجمها بالبينة رجم بحضرة بينة من الهود وان رجم لم يتبع واذا ثبت الزنى بعد العقد عليه لم يسقط عنه الحد **حد السرقة** والسرقة اخذ المرء نصابا من حرز بلغت قيمته دنانير او ما قيمته ربع دينار وهو عشرة دراهم عند الشافعي وثلاثة دراهم عند مالك والاحراز يختلف باختلاف الاموال واذا قطع السارق والمال باق رد على ما لكه • وان سرق ثانية وقال ابو حنيفة لا تقطع فطع الرجل ثم اليد ثم الرجل وان عفا رب المال عن القطع لم يسقط ويستوي في قطع السرقة الرجال والمرأة والحر والعبد والمسلم • والكافر واذا سرق ناقصا قطعت رجله اليسرى فان سرق ثانيا قطعت يده اليسرى فان سرق رابعا قطعت رجله اليمنى ان سرق خامسا لم يقتل بل يعزر لانها معصية ليس فيها حد ولا كفارة واذا تلف المسروق في يد السارق ضمن بدله وقطع السارق ان كان ضمان يجب بحق والقطع بحق لله لا يمنع احدهما الاخر كالدية والكفارة ولا يقطع ضيف ولا مجنون ولا عبد سرق من مال سيده ولا والد سرق من مال ولده ولا ولد سرق من مال والده او جد لان لكل واحد منهما شبهة في مال الآخر **حد الخمر** كل ما اسكر كثيره من خمر او نبيذ حد شاربه سواء سكر او لم يسكر اذا كان هكذا والسكر ما زال سعة العقل حتى لا يعرف بين السماء والارض ولا بين الطول والعرض هذا قول ابي حنيفة وقيل

يتبع

يتبع

يتوان يجمع بين اضطراب الكلام تمما واتماما وبين اضطراب الحركة مشيا وقيايا وجلوسا كما انه لما جلس ابو بكر محمد بن داود الاصفهاني في الظاهرية تعبدا بيته يفتي استصغروه فدسوا اليه رجلا وقالوا له اسئله متى يكون الشارب سكرانا فقال له الرجل قد اذا عزبت عنه الهموم • وناح بسره المكتوم فعلم بهذا الجواب وضعه من العلم **وقال آدم بن عبد العزيز يحد**

شربنا الشراب الصرف حتى كأننا • نرى الارض تمشي والجبال تطير

اذا مر كلب قلت قد مر فارس • واذ مر هر قلت ذاك بعير ..... صغير

تسابق نا الخيط من كل جانب • نرى كل شخص كالشخص يسير

والحد في حق الحر اربعون جلدة ويجلد العبد اربعين بالايدي والاطراف والاكمام واذيال الثوب ويكتفى بالقول المحض والكلام الرادع • **وحد العبد على النصف من حد الحر** لما جلد رسول الله صلى الله عليه وسلم وابو بكر وصدرا من خلافة عمر فقال الصحابة ارى ادنى الحدود ثمانين فاستشار عمر في ذلك فاشار عليه علي رضي الله عنه ارى ان يجلد الحر ثمانين والعبد اربعين ففعل فلما لم يكن بد من اتباع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل الفها الا اربعين ولان الى العبد الى العشرين فالذي تشرع فيه الحدود الاولى واحدا والثانية تعزيرا لاجل ان الشارب اذا سكر عربد • واذا عربد افترى فاذا افترى استحق التعزير فازيدت في الاربعين كانت نفسه مدة • واما امة في الثمانين ففيه قولان • احدهما جميع الدية لتجاوزه النصف في حد وهو الاربعون والثاني نصف الدية لان نصف حده تعزير الآخر مزيد **وحد القذف ثمانون** جلدة اجماعا وهو من حقوق الآدميين يستحق بالطلب ويسقط بالعفو ويعتبر في المقذوف خمس شروط البلوغ والحرية والعقل والاسلام والعفة فان كان